الأمم المتحدة

S/2013/670

Distr.: General
18 November 2013
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثيقة المعنونة ”بلاغ من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية“، التي تشرح بالتفصيل موقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من محادثات كمبالا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينياس **غاتا مافيتا**
السفير والممثل الدائم

201113 201113 13-56890 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بلاغ من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

أعده لامبير مندي أومالانغا، وزير الإعلام، المسؤول عن العلاقات مع البرلمان والتدريب على المواطَنة الجديدة، المتحدث الرسمي باسم الحكومة

كينشاسا، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

١ - تبلغ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الرأي العام الوطني والدولي بأنه، وفقا لقرار رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذين أوصوها خلال قمتهم الاستثنائية المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في كمبالا بالإصغاء إلى مطالب حركة ٢٣ مارس، شاركت الحكومة، بتيسير من أوغندا، في المحادثات المعروفة بمحادثات كمبالا التي جمعتها بعناصر من حركة ٢٣ مارس في الفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - ولهذا الغرض، أقام وفد الحكومة بشكل دائم في كمبالا لمدة عام تقريبا. وطوال هذه الفترة، التحقت بالوفد، بصفة منتظمة، بعثات أخرى عديدة متتالية موفدة من كينشاسا، وهو ما يثبت حسن نية سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصرارها على إتمام المحادثات المذكورة في أقرب الآجال. ذلك أن السلطة التنفيذية الوطنية، بقيادة فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، حريصة على كفالة حماية السكان المدنيين الذين يقعون ضحية للانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان في شرق البلد، مع عدم السماح بإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب أو تشجيعهم على إعادة الكَرّة. ولذلك، فقد تصرفت قواتنا الدفاعية والأمنية بطريقة تمكّن من إعادة إحلال السلام مع الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد بأقل تكلفة بشرية ممكنة. وتندرج هذه الجهود في إطار استراتيجية ثلاثية المحاور ينفذها رئيس الدولة، تشمل خيارات سياسية ودبلوماسية وعسكرية يكمّل بعضها بعضا باتساق وفعالية، لوضع حد للحرب الجائرة التي فُرضت على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - فسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تأخذها نشوة النجاح الذي حققه الرد العسكري على العدوان، إذ لم تتخل قط عن محادثات كمبالا التي بدأت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وذلك رغم ما شاب هذه المحادثات من حالات ركود متكررة من جراء المماطلات المتواصلة والمناورات التسويفية التي ما فتئت حركة ٢٣ مارس تتعمد

الإكثار منها. ويمكن أن نذكّر في هذا الصدد بأن رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وقد أغاظهم تقلب هذه القوى الهدامة، ألحوا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في كمبالا على ضرورة إنهاء تلك المحادثات في غضون ١٤ يوما، مطالبين الأطراف المتحاربة بضبط النفس إلى أقصى حد ممكن، مع إنذار قوى حركة ٢٣ مارس الهدامة بضرورة وقف أي عمل عسكري ميداني.

٤ - غير أن هذا الأمر الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي جاء في الواقع ليعزز القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة، ظل مجرد حبر على ورق بالنسبة للمتمردين الذين رفضوا تماما الامتثال له، كما هو معلوم. بل وكأنهم يستهزئون بالمجتمع الدولي، فقد بادروا إلى استئناف القتال ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إطلاق عشوائي للنيران والقيام بأعمال عنف إرهابية أخرى ضد السكان المدنيين العزل في كيفو الشمالية وشن هجمات على أفراد لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنشآته ومعداته.

٥ - وإزاء هذا السلوك الاستفزازي، تلقت القوات المسلحة أمرا بالدفاع عن نفسها وحماية السكان المدنيين عن طريق إعادة بسط سلطة الدولة بالقوة في إقليمَي نييراغونغو وروتشورو. ومكّن الهجوم المضاد الذي شنته القوات النظامية الكونغولية، التي أصبحت أكثر تنظيما من ذي قبل، من طرد القوى الهدامة والعناصر التي توجهها وإعادة بسط سلطة الدولة الكونغولية على كامل أراضيها. وقد مكّن ذلك من استعادة حرية تنقل البضائع والأشخاص، لتنتهي حالة التشرد الداخلي لعشرات الآلاف من أبناء بلدنا.

٦ - ومكّن العمل العسكري الذي قامت به القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من لواء التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة، من إلحاق خسارة عسكرية بقوى حركة ٢٣ مارس الهدامة المتهورة والمستهترة. ولا تخفي حكومة الجمهورية سعادتها بما تحقق، وهي تهنئ مرة أخرى قواتنا الدفاعية والأمنية على بسالتها وسرعة تحركها. ومع ذلك، فإن الحكومة ما زالت متمسكة بالعملية السياسية والدبلوماسية من أجل إضفاء طابع دائم على السلام. ولذلك، فرغم النجاحات العسكرية الثابتة التي حققتها القوات المسلحة الباسلة، أعربنا عن رغبتنا في حضور المبعوثين الخاصين للمجتمع الدولي محادثات كمبالا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكان أملنا أن يصبح هؤلاء شهداء صدق على التزامنا بإحلال سلام يعم الأفئدة والعقول في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن هؤلاء

رأوا، بدل ذلك، مشهدا مؤسفا يعكس سوء نية عناصر حركة ٢٣ مارس وانعداما تاما للاستقلالية لديها أمام الجهات الوصية عليها.

٧ - وبعد الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها حركة ٢٣ مارس في كل من كيبومبا وكيوانجا وروتشورو ورومانغابو وبوناغانا، انتقل مرة أخرى وفد الحكومة بأكمله إلى كمبالا من أجل إتمام المحادثات مع الحركة، بحضور المبعوثين الخاصين للمجتمع الدولي. وبهذه المناسبة، ونظرا إلى كون الحركة ما زالت تتبع نهجا عدوانيا في الميدان رغم التقدم المحرز في عملية كمبالا، وحتى لا يُنظر إلى الحكومة على أنها متواطئة في عدم احترام الحركة لأي وثيقة مشتركة توقعها معها، في حال تنكر الحركة لما وقّعته واستئنافها للأعمال العدائية، فقد أبلغت الحكومة الميسّر، بحضور المبعوثين الخاصين، بأنه لم يعد من المناسب لها توقيع اتفاق مع حركة ٢٣ مارس. واقترحت عوض ذلك أن تُتوَّج المحادثات بتوقيع الحركة إعلانا تنهي فيه تمردها، بينما توقع الحكومة وثيقة منفصلة تؤكد فيها التزاماتها بموجب المحادثات.

٨ - وردا على موقف الحكومة، عرض الميسّر على وفد الحكومة، بحضور المبعوثين الخاصين، صيغة توفيقية قبلها الوفد في نهاية المطاف، وهي صيغة تتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية، هي كالآتي:

(أ) إعلان حركة ٢٣ مارس نهاية تمردها؛

(ب) إصدار الحكومة إعلانا تحيط فيه علما بإعلان الحركة نهاية تمردها؛

(ج) توقيع الحكومة والحركة وثيقة مشتركة في نهاية محادثات كمبالا، تتضمن ما اتُّفق عليه أثناء هذه المحادثات، على أن يتفق الطرفان على طبيعة هذه الوثيقة وعنوانها، علما بأن الأمر لا يتعلق بـ ''اتفاق''.

٩ - وقبل أن يحل وفد الحكومة من جديد بكمبالا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، حرص على تذكير الميسّر بشروط هذه الصيغة التوفيقية. وطلب الوفد، من جهة أخرى، تسليمه النص المقرر توقيعه، بعد تعديله ليعكس شروط الصيغة التوفيقية المشار إليها أعلاه، قبل يوم التوقيع للمطابقة.

١٠ - غير أن الميسّر لم يتفضل بالاستجابة لهذا الطلب الذي يمكن وصفه على أقل تقدير بأنه طلب مشروع. ولم يستجب حتى عندما ذُكّر بذلك خلال جلسة العمل المطولة التي عقدها وفد الحكومة معه بعد ظهر يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في فندق سيرينا، بذريعة أنه قبل تسليم النص للوفد، يجب عليه أولا أن يبلغ الوسيط بالتعديلات التي ترغب الحكومة إدخالها، ثم الشروع في تعديل النص في حال موافقة الوسيط.

١١ - وبالتالي، فإن وفد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتمكن من الاطلاع، لأول مرة، على النص الذي كان من المفروض أن يقدَّم لتوقيع الطرفين خلال بضع دقائق، إلا لدى وصوله إلى مقر الرئاسة في عنتيبي مساء يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وذلك بعد تدخل المبعوثين الخاصين وإصرارهم على ذلك.

١٢ - وعند قراءة النص، فوجئ وفد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وصُعق بما يلي:

(أ) لم يأخذ الميسّر في الحسبان الصيغة التوفيقية التي اقترحها هو نفسه على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحضور المبعوثين الخاصين، يوم السبت ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في فندق سيرينا في كمبالا، والتي كان من المفهوم بموجبها أن الوثيقة المقرر توقيعها لن تكون ''اتفاقا''؛

(ب) لم يأخذ الميسّر في الحسبان، في ديباجة النص المقرر توقيعه، إعلان إنهاء التمرد الذي أصدرته حركة ٢٣ مارس يوم الثلاثاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في كمبالا، ولا بيان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تحيط فيه علما بإعلان الحركة، وهو بيان صدر ٢٤ ساعة بعد ذلك؛

(ج) لم يأخذ الميسّر في الحسبان أيضا، في النص المذكور، وكما لو أن الأمر يزعجه، تطورات الوضع الميداني، أي كون حركة ٢٣ مارس هُزمت عسكريا ولم تعد تسيطر على أي جزء من الأراضي الكونغولية وأن هذه الهزيمة العسكرية للحركة تبطل بعض الأحكام المتفق عليها سلفا، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

'١' إجراء جرد لمواقع كل من حكومة الجمهورية وحركة ٢٣ مارس وقت إعادة بسط سلطة الدولة، في حين أن سلطة الدولة قد بُسطت فعلا في جميع المناطق التي كانت تخضع في الماضي لسيطرة المتمردين السابقين لحركة ٢٣ مارس؛

'٢' في إطار الترتيبات الأمنية الانتقالية، تلك المتعلقة بفك ارتباط المقاتلين بالحركة وإيوائهم ونزع سلاحهم، في حين أن هؤلاء، منذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، إما سلموا أنفسهم أو فروا خارج الحدود الوطنية طلبا للجوء في البلدان المجاورة.

١٣ - وفيما يتعلق بالفرصة التي فُوّتت مؤخرا في مقر الرئاسة في عنتيبي، يوم الاثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ولإفشال حملة التضليل التي شُنّت منذ ذلك الحين

عبر بعض المنابر الصحفية في المنطقة، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تجد نفسها ملزمة بالإفصاح، فيما يلي، عما حدث بالفعل:

(أ) على عكس ما صرح به المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأوغندية، السيد أوفوونو أوبوندو، الذي أكد أنه كان من المقرر عقد حفل توقيع الوثيقة الساعة ١٦:٠٠ بالتوقيت المحلي لعنتيبي، فإن الوقت المحدد لبداية الحفل في البرنامج الذي وزعته مراسم الدولة الأوغندية على جميع المدعوين هو بالأحرى الساعة ١٨:٠٠ بالتوقيت المحلي؛

(ب) وصل وفد الحكومة الكونغولية إلى أوغندا في موعده (الساعة ٩:٠٠) صباح يوم الاثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فنزل في فندق شيراتون بكمبالا، حيث انتظر، وفقا للترتيب المتفق عليه، ردا من ميسّر محادثات كمبالا على شواغله المتعلقة بشكل ومضمون النص المقرر توقيعه، وتفاصيل عن مجريات حفل التوقيع؛

(ج) أثناء المقابلة التي أجريت مع الميسّر في وقت سابق من نفس اليوم، من الساعة ١٤:٠٠ إلى الساعة ١٧:٠٠ بالتوقيت المحلي، أكد رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية على النقاط التالية:

'١' تذكّر الحكومة، كما أبلغت الميسّر بذلك منذ عدة أيام لتفادي حدوث أي مشاكل في آخر لحظة، ووفقا للصيغة التوفيقية المتفق عليها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بأنها غير مستعدة لتوقيع ''اتفاق'' مع حركة ٢٣ مارس، وإنما توقيع ''إعلان''؛

'٢' ترفض الحكومة، على مستوى المراسم، أن تعامل على قدم المساواة مع حركة ٢٣ مارس، بإجلاس ممثليها وممثلي الحركة متقابلين أو جنبا إلى جنب أو حول نفس المائدة؛

'٣' لنفس السبب، فإن الحكومة تعارض إعطاء الكلمة لحركة ٢٣ مارس خلال حفل التوقيع؛

'٤' تطلب الحكومة مجددا أن يسلمها الميسّر نسخة من النص المقرر توقيعه قبل الحفل المقرر عقده الساعة ١٨:٠٠ في مقر الرئاسة لكي يتسنى لها الاطلاع عليه مسبقا والتحقق من مطابقته لما اتفق عليه؛

(د) ردا على مطالب وفد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام الميسّر بما يلي:

'١' وعد بأن ينقل هذه الشواغل فورا إلى الوسيط، فخامة الرئيس يويري موسيفيني، وأن يتصل بعد ذلك مباشرة بالوفد الكونغولي ليعلمه بالرد على شواغله تلك؛

'٢' اقترح على الوفد الكونغولي أن ينطلق من الآن في اتجاه عنتيبي ليصل، قبل الساعة ١٨:٠٠ بالتوقيت المحلي، إلى فندق بروتيا، الواقع في مكان غير بعيد عن مقر الرئاسة، وأن ينتظر هناك إلى أن يعاود الاتصال به لإعلامه بالرد على شواغله وبالترتيبات النهائية المتعلقة بحفل التوقيع؛

(هـ) قام وفد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمجرد وصوله إلى عنتيبي الساعة ١٨:٠٠، بإبلاغ الميسّر، عن طريق مرافقه، بوجوده في فندق بروتيا. وأعاد الوفد الكَرّة مرات عديدة دون أن يتلقى أي رد. وفي الساعة ١٩:٠٠ بالتوقيت المحلي، تلقى وفد الحكومة أخيرا رسالة من الميسّر، عن طريق أحد أعضاء مراسم سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يدعوه فيها إلى الحضور إلى مقر الرئاسة؛

(و) لدى وصول وفد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مقر الرئاسة، رافقه ممثلو مراسم الدولة الأوغندية إلى إحدى القاعات في انتظار صدور تعليمات من الميسّر. وأُبلغ الوفد أيضا بأن الوسيط قد انسحب لأنه تعب من انتظار بداية حفل التوقيع؛

(ز) عندما لم ير المبعوثون الخاصون وفد الحكومة يدخل إلى القاعة المخصصة للتوقيع، رغم وجوده داخل أسوار مقر الرئاسة، خرجوا لاستقصاء الأمر. واكتشفوا بذلك العديد من المفارقات، من بينها ما يلي:

'١' لم يتلق وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية من الميسّر حتى تلك اللحظة الوثيقة المعدة للتوقيع المفروض أن يتم خلال دقائق؛

'٢' لا يعكس عنوان النص المقرر توقيعه ولا مضمونه، ناهيك عن ترتيبات المراسم، شواغل الحكومة رغم أن الميسّر أُبلغ بها بوقت كاف لأخذها في الحسبان أو على الأقل لطرحها للنقاش لكي يتسنى الوصول إلى توافق في الآراء قبل حفل التوقيع؛

(ح) أمام رفض الميسّر ووفد حركة ٢٣ مارس الاستجابة للشواغل ذات الصلة التي أعربت عنها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجميع الصيغ التوافقية التي اقتُرحت

لتجاوز هذا الوضع بما يمكّن من توقيع الوثيقة، أصبح من الواضح أن الطريق مسدود، لذلك قام نائب رئيس أوغندا، الذي كان قد تولى آنذاك رئاسة حفل التوقيع، برفع الجلسة فغادر المبعوثون الخاصون؛

(ط) خلاصة القول أن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يفهم لِم أقدم الميسّر ومسؤولو مراسم الدولة الأوغندية على إحضار فخامة الرئيس يويري موسيفيني إلى قاعة الاجتماعات وهم يعلمون جيدا أن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال في فندق بروتيا ينتظر إعطاءه الإشارة للقدوم إلى مقر الرئاسة، ولِم لم تعالَج النقاط الخلافية رغم أن الميسّر يعرفها حق المعرفة.

١٤ - وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترحب بالجهود التي تبذلها الجهات التالية:

- الوسيط في محادثات كمبالا والميسر لهذه المحادثات
- جميع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
- الأمين العام للأمم المتحدة
- رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، من خلال المبعوث الخاص لكل منها
- الدول المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الدول المساهمة في لواء التدخل، وهي: جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية جنوب أفريقيا، وملاوي
- الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - واعترافا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بهذه الجهود، فإنها تؤكد من جديد رغبتها في إنجاح محادثات كمبالا بتوقيعها، إلى جانب حركة ٢٣ مارس، على وثيقة لا تعد ''اتفاقا''، إلا أنها تتيح من الناحية القانونية إعطاء قوة ملزمة لإعلان إنهاء التمرد الذي أصدرته حركة ٢٣ مارس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتسوية المسائل المتعلقة بإيواء المقاتلين السابقين في الحركة ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١٦ - وإذ تعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن حرصها على رفاه الشعب الكونغولي ورغبتها في جعل نهاية تمرد حركة ٢٣ مارس أمرا لا رجعة فيه، فإنها تُبلغ الرأي العام الوطني والدولي بأنها، في حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء، في فترة زمنية معقولة، بشأن وثيقة من هذا القبيل لا مواراة فيها للهزيمة العسكرية التي منيت بها حركة ٢٣ مارس، تعتزم اتخاذ التدابير التالية فيما يتعلق بالشواغل الرئيسية التي نوقشت في محادثات كمبالا:

١ - فيما يتعلق بالعفو

تعترض الحكومة على منح العفو العام للمتمردين السابقين في حركة ٢٣ مارس. وفي المقابل، فإنها ستعمل عما قريب على تقديم مشروع قانون إلى البرلمان يمنح العفو عن الأفعال الحربية وأفعال التمرد التي وقعت اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وحتى اليوم، لأي عضو في حركة ٢٣ مارس يلتزم، بصورة فردية وكتابةً، بالامتناع بشكل دائم عن اللجوء إلى السلاح أو المشاركة في حركة من حركات التمرد للحصول على أي مطلب، ويوافق على أن أي إخلال بهذا الالتزام يجعل هذا العفو لاغيا بصورة تلقائية ويحرم المخل به من الاستفادة من أي عفو لاحق.

ووفقا للقانون الوطني والدولي، لا ينطبق هذا العفو على من اشتهروا بارتكابهم جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٢ - فيما يتعلق بإدماج المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس أو إعادة إدماجهم في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

لا توافق الحكومة على إدماج العناصر المتمردة السابقة في حركة ٢٣ مارس في صفوف القوات المسلحة، لا سيما وأن هذا الإدماج، سواء كان فرديا أو جماعيا، لا يندرج ضمن الالتزامات التي تقع عليها بموجب محادثات كمبالا.

فالخيار الوحيد الذي قُبل خلال هذه المحادثات بشأن مستقبل هذه العناصر يتمثل في تسريحها ثم إعادة إدماجها في المجتمع.

٣ - فيما يتعلق بتسريح المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس وإعادة إدماجهم في المجتمع

رهنا بالعفو المقرر منحه، سيتم تسريح المقاتلين من بين المتمردين السابقين في حركة ٢٣ مارس وإعادة إدماجهم في المجتمع من قِبل الهياكل المناسبة في الدولة بدعم من بعثة

الأمم المتحدة وغيرها من شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المجال، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بالإجراءات المتبعة وبأمن المقاتلين السابقين بعد تسريحهم.

٤ - فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم

تتعهد الحكومة بالعمل على التعجيل بتنفيذ الاتفاقات الثلاثية المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، الموقعة مع الدول المجاورة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالعمل على إعادة إدماج المشردين داخليا على وجه السرعة.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل الحكومة التعاون مع البعثة من أجل تحسين الأمن في المناطق التي كانت في السابق مسرحا للنزاع، وكفالة حماية السكان المدنيين، والقضاء على القوى الهدامة وغيرها من الجماعات المسلحة المناهضة للسلام والرافضة لتسليم أسلحتها.

وبالنسبة لمختلف مناطق عودة اللاجئين والمشردين داخليا، تتعهد الحكومة بجعلها آمنة وبإمدادها بمقومات البقاء وبعناصر الإغراء، كما تتعهد بالتعجيل بنشر عناصر خفارة المجتمعات المحلية فيها.

٥ - فيما يتعلق بالمسائل الأخرى ذات الصلة

تتعهد الحكومة بتنفيذ جميع الأحكام الأخرى المتفق عليها خلال المحادثات فيما يخص:

- أمن المتمردين السابقين في حركة ٢٣ مارس أثناء إيوائهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع
- إطلاق سراح المتمردين السابقين في حركة ٢٣ مارس الذين سُجنوا بسبب انتمائهم لهذه الحركة
- احتمال تشكيل حزب سياسي من قبل المتمردين السابقين في حركة ٢٣ مارس، في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية
- المصالحة الوطنية
- الإصلاحات الاقتصادية
- تنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة باللامركزية

- المتابعة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

١٧ - وتتوجه الحكومة بالشكر الجزيل للشعب الكونغولي على ما يقدمه لها من دعم متواصل في البحث عن حلول للتحديات الكبرى التي تواجه الأمة، وتؤكد له أن فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عاقدٌ العزم، كما هو الحال دائما، على ألا يدخر وسعا في الدفاع عن السيادة الوطنية والحفاظ على السلامة الإقليمية وكفالة أن ينعم الكونغوليون والكونغوليات بالسلام والرفاه.

حرر في كينشاسا، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

لامبير **مندي أومالانغا**
وزير الإعلام، المسؤول عن العلاقات مع البرلمان
والتدريب على المواطَنة الجديدة
المتحدث الرسمي باسم الحكومة